

# نحو إعلام إسلامي ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد

الدكتورة لبنى لطيف

جامعة الجزائر 2

## **Abstract:**

This articles aiming to reveal the absence of a real Islamic media practice within the global information systems through the ages , from the media authoritarianism to liberal media then to socialism.

Our Arab media systems become a mix of these global systems fluctuating between freedom and restrictions. while the Islamic media alternative, present and absent at the same time, remained lost in a fragile policy characterized by double standards in thought and practice, despite the fact that the Islamic regime is the only way to lead the media efficiently and effectively towards achieving the comprehensiveness of values and moral standards .

## **ملخص:**

يهدف هذا المقال، إلى كشف النقاب عن غياب الممارسة الإعلامية الإسلامية الحقة في خضم تراحم الأنظمة الإعلامية العالمية على مر العصور، من السلطوية الإعلامية إلى الليبرالية الإعلامية إلى الاشتراكية الإعلامية. فباتت أنظمتنا الإعلامية العربية خليطا من هذه الأنظمة العالمية تتهدد بين الحرية والتقييد، في حين بقي البديل الإعلامي الإسلامي الحاضر الغائب في ظل سياسة هشة اتسمت بازدواجية المعايير، على الرغم من أن النظام الإسلامي هو الوحيد الكفيل بقيادة مسيرة الإعلام قيادة ذات كفاءة وفعالية نحو تحقيق شمولية القيم والمعايير الأخلاقية.

## مدخل: الأنظمة الإعلامية بين شعرة معاوية وسيف الحجاج!

إنه من الصعب بمكان، حينما نأتي على ذكر ترنيمة الإعلام الإسلامي، أن نمر على رابية التاريخ دون أن ننحني جانبا مشرئبي الأعناق لنسرق نظرة على تلك الأهازيج المزدهمة للأنظمة الإعلامية السلطوية ورقصات النظام الإعلامي الليبرالي وكذا الاشتراكي. والتي ازدانت بها صولات وجولات أنظمتنا العربية في ممارساتها الإعلامية، متجاهلة ذلك البون الشاسع بين خصيبتها الثقافية والعقائدية الأثيلة، وبين مرجعيات تلك الأنظمة الإعلامية المستوردة، ومزدرية ذلك الإعلام الإسلامي الذي يتوافق وسجية مجتمعاتها.

فعند حديثنا عن الإعلام الإسلامي فإننا لا بد أن ننوه ها هنا، بأن الإسلام هو في أساسه دين إعلامي K فالرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه جاء ليبلغ الناس كافة رسالة ربه، أي حمل على عاتقه الشريف مهمة التبليغ والدعوة والإعلام والإعلان والدعاية وفق أسس وضوابط شرعية - أخلاقية، فنحن أحوج ما يكون اليوم إلى الأوبة إليها والتمسك بها حتى نؤسس لإعلام صالح يرتقي بمجتمعه ويسهر على خدمته.

وعليه، وقبل التعرف على ملامح هذا الإعلام الإسلامي، لا بد أن نعرج أولا على روبة السلطوية الإعلامية وما تلاها من ليبرالية إعلامية منحدرين بعدها إلى وهدة الاشتراكية الإعلامية لنستقر ببلاط الأنظمة العربية الإعلامية حيث سنسلط الضوء على إشكالية الإعلام الإسلامي ومدى ضرورته كبديل إعلامي. فإن أي نظام إعلامي في مجتمع ما، ما هو إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا المجتمع. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث أنظمة إعلامية سادت مختلف المجتمعات وهي: النظام الإعلامي السلطوي والنظام الإعلامي الليبرالي والنظام الإعلامي الاشتراكي، حيث تهدد نظام الإعلام في فلسفاته المختلفة المشارب وممارساته المتعددة الفجاج بين شعرة معاوية وسيف الحجاج فنجد هنا يستنسب وداعب أقلام الصحافة بدبلوماسية محنكة، وهناك

نجده خلاف ذلك، يقصص أجنحة الأقلام الصحفية بالصارم كلما استدعت  
الضرورة و غير الضرورة لذلك!

### 1/ النظام الإعلامي السلطوي: سلطة لا يصطي بناها!

مما لا ريب، أن الصحافة كأول وسيلة إعلام جماهيرية قد ولدت من رحم  
النظام السلطوي الذي ساد أوروبا في دياجير ظلماتها، فكان لجوتنبرغ سبق في  
اختراع آلة الطباعة والتي كان لها الفضل في ظهور الصحافة الورقية وتطورها،  
رغم التضييق الواقع عليها من أيادي الكنيسة الكاثوليكية ودواليب السلطة آنذاك. إذ  
يعتبر النظام الاعلامي السلطوي " أقدم الأنظمة الإعلامية من الناحية التاريخية،  
له فلسفته الخاصة، وإن مبادئ هذه الفلسفة مستمدة من نظريات أفلاطون وأرسطو  
وماكيافيلي وهيجل، حيث تخول للحاكم السلطة المطلقة" (1). ولقد ظل هذا النظام  
يسيطر على الصحافة في غرب أوربا منذ ظهورها حتى قيام الثورة الفرنسية مع  
نهاية القرن 18م، باعتبار الصحافة هي أول وسيلة إعلام جماهيرية ظهرت  
وسادت لقرون قبل ظهور الراديو والتلفزيون في القرن العشرين. وعاش هذا النظام  
الصحفي بين مزيج من النظام الاستبدادي والنظام المطلق، حيث تكون السلطة في  
يد الحاكم أو الهيئة الحاكمة، إذ لا سلطة ولا حكم للشعب، ومن هنا تكون  
الصحافة جهاز من أجهزة السلطة الحاكمة.

ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية لهذا النظام الإعلامي السلطوي فيما يلي:

1- الصحافة هنا تكون ملتزمة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة أو ما يتعلق  
بها، وهي مطالبة بالدفاع عن سياسات الحكم. وباختصار هي مطالبة بالدعاية  
للنظام الحاكم وحماية سياسة الحكومة وخدمتها، إذ لا يحق للصحفي نقد الرئيس  
ولا نقد نظام الحكم.

2- " يمكن للأفراد المشاركة في العمل بالصحافة، إنما هي منحة من الحاكم  
وامتيازاً يخص به من يشاء من رعيته ومن يستطيع الحصول على تصريح ملكي  
أو رخصة مماثلة، وهذا التصريح أو الالتزام الممنوح للفرد يترتب عليه التزام بتأييد  
النظام الحاكم وسياسته" (2) .

3- الملكية ليست مطلقة للدولة بل يحق للأفراد امتلاك صحف في ظل النظام السلطوي، إذ "يمكن أن يسمح للأفراد بامتلاك الصحف، إذ ملكية الدولة أو الحكومة للصحافة ليست مطلقة وهذا طبعاً وفق شروط السلطة باستثناء الراديو والتلفزيون، وتفرض عليها رقابة رسمية أو غير رسمية حتى لا تنتشر المعلومات الضارة بالحزب أو الأفراد المسيطرين على الحكم " (3). ويتابع الصحفي بعقوبات كالتوقيف أو غرامات مالية أو السجن في حالة مخالفته للسلطة.

4- كذلك فهذا النمط من النظام الاعلامي له هامش من الحرية، فعلى خلاف ما يظنه البعض "إن درجة الحرية مسموح بها للصحف، بحيث تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع أما تقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية فهو متروك للسلطة الحاكمة " (4). إلا أن مسالة نقد الحاكم والسلطة هو من المحضورات التي لا تناقش.

ورغم أن النظام السلطوي للإعلام اليوم، لم يعد يتمتع بأي قدر من الاحترام عند شعوب الأرض كافة، إلا أن بلدانا من غرب أوروبا عاشت في ظله منذ سنوات قريبة في اسبانيا والبرتغال وألمانيا وكثيرا من بلدان العالم الثالث بنماذج معدلة. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن النظام السلطوي رغم قدمه إلا أنه يتمتع بهامش من الحرية مقارنة بالنظام الاعلامي الاشتراكي الذي تخضع فيه وسائل الإعلام للرقابة والسيطرة الحكومية التامة، فالدوغمائية السلطوية في ديغور عصورها الوسطى أخف و أليين من دوغمائية لينين ! ومع ذلك فالاستبدادية والانفراد بالحكم جعلاً من صحافة تلك القرون أداة لسلطة حاكمة لا يغلب وطيسها ولا يكسر يراعها، فكانت سلاح السلطة الذي لا يصطلى بناره !.

## 2/ النظام الإعلامي الليبرالي: لكل صارم نبوة . ولكل جواد كبوة !

إن المتتبع الكرونولوجيا الأنظمة العالمية سيجد أن النظام الليبرالي بفلسفته الباعثة على الحرية وتحقيق اللذة قد تمخض نتيجة ظروف قاهرة عاشتها أوروبا في كنف السلطوية، صاحبته تطورات على مستوى الإعلام الصحفي الذي ولج عالم الحرية من بابه الواسع.. فالنظام الاعلامي الليبرالي كمارسة "يرتبط

بالليبرالية كفسفة وأسلوب حياة، إذ استمدت روحها ومبادئها من مفكرين وكتابات كل من ميلتون و جون لوك والفلسفة والمذاهب العقلانية والحقوق الطبيعية.. فكانت نشأتها مع نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م في إنجلترا ثم أمريكا ثم انتشرت إلى باقي الدول " (5)، بيد أن الفلسفة الرأسمالية قد لاحت هي الأخرى بجحافل مبادئها الاقتصادية على الإعلام الغربي فأصبح إعلام النفعية البراغماتية الذي يرمي إلى الربح السريع وتحقيق المتعة والمنفعة القصوى بقيادة الحرية الإعلامية المطلقة بلا قيود ولا تدخل خارجي.

ويقوم النظام الإعلامي الليبرالي على المبادئ التالية:

1- يقوم على الملكية الفردية، فلكي يمارس الفرد حقه الطبيعي في المعرفة لابد لوسائل الإعلام والاتصال أن تتمتع بحريتها الكاملة دون أي قيود، ولقد قال جون ستيوارت ميل في هذا الصدد "يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله، فالمبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو منع الضرر عن الفرد، فالليبرالية ترفض أي مبرر لتدخل الدولة في شؤون الأفراد حتى لو ادعت أنها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم" (6).

2- على عكس النظام السلطوي الأنف الذكر، فإن النظام الاعلامي الليبرالي يعطي الحرية التامة للصحفي في الملكية والنشر، إذ "تمنح الحكومة الحق لأي فرد في أن يصدر ما يشاء من الصحف مادام قادرا على ذلك ودونما ربط هذا الحق بتصريح من السلطة الحاكمة" (7). إذ من يملك الإمكانيات المالية له حق طبيعي في تأسيس منشأة إعلامية أيا كانت صحفا أو إذاعة أو تلفزيونا. كما أن إصدار وسيلة إعلامية غير مشروط بترخيص.

3- كما أن ما يتميز به أسلوب الحكم الليبرالي من فصل بين السلطات وإقامة دولة المؤسسات جعل إعلام هذه الدول يشاكل فلسفة النظام العامة من حيث الفصل بين الصحفي والسياسي، فلا يحق للسلطة الحاكمة متابعة الصحفي كونها غير مخولة بذلك وإنما ذلك يسند لمؤسسة القضاء وهو الامر الذي تتميز به الديمقراطيات الليبرالية على خلاف الانظمة السلطوية او الاشتراكية الشمولية، إذ

"في حالة أي تجاوز تقوم به الصحيفة، تكون الدولة لا شأن لها وإنما الشأن هو شأن القضاء وحده، والاعتماد على عملية التصحيح الذاتي في سوق حرة للأفكار بواسطة المحاكم " (8) فالعقوبات لا تتدخل فيها الدولة وإنما من حق القضاء وحده، كما لا يحق للدولة تعطيل أو توقيف وسائل الإعلام والاتصال أو فرض الرقابة عليها ...

4- إن أهم وظيفة لوسائل الاعلام هي مراقبة البيئة، والكشف عن معائل الفساد، وهو الأمر الذي عكف عليه إعلام النظام الليبرالي في ضل الحرية المخولة له، على الرغم من أن تلك المجتمعات المابعد حداثة قد وصلت الى حد توجيه إعلامها نحو تقديم الخدمات والمتعة لمواطنيها وفق مبدأ الريح السريع، إذ " تتجه وظيفة الصحافة هنا نحو الإعلام والترفيه والحصول على الريح، ولكن الغرض الأساسي هو المساعدة على كشف الحقيقة ومراقبة أعمال الحكومة " (9).

ولقد حدثت تعديلات هامة على النظام الإعلامي الليبرالي، خاصة بعد التطورات التي حدثت في النصف الأول من القرن الماضي سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. فالولايات المتحدة نمت فيها الصناعة لدرجة جعلت من المجتمع الأمريكي يتعدى تحقيق احتياجاته الضرورية إلى مستوى أعلى وهو تحقيق الرفاهية!، مما تمخض عن تلك التغيرات الاجتماعية نوع من الإعلام سمي بالإعلام الخدماتي الذي نأى في كثير من الأحيان عن الأهداف النبيلة للإعلام، فأصبح أداة لتحقيق المتعة القصوى للأفراد فانتشرت الصحافة الصفراء الناشرة للجنس والفضائح والتشهير بشخصيات وبت أخبار تافهة وغير نافعة للمجتمع أحيانا كثيرة. أما أوروبا الغربية فشهدت هي الأخرى تطورات فكرية وسياسية واقتصادية أهمها ابتعاد الأحزاب الاشتراكية عن الماركسية والأخذ بمبدأ الديمقراطية بدلا من الديكتاتورية البروليتارية، فكان تشكل المذهب الاشتراكي الديمقراطي. وهذه التطورات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الليبرالية أدت بدورها إلى ظهور نظرية سياسية جديدة وهي الاشتراكية الديمقراطية والتي أخذت من الفلسفة الليبرالية جانبها السياسي (الديمقراطية بما تعنيه من حريات وخاصة حرية الصحافة)، ومن

الفلسفة الاشتراكية الماركسية جانبها الاجتماعي (تقريب الفوارق بين الطبقات)، وهو ما يسمى بالطريق الثالث أو الاتجاه التوفيقى الذي يوفق بين الاشتراكية والليبرالية والذي روج له على المستوى النظري والممارساتي عالم الاجتماع الانجليزي أنطوني جيدنز.

ومن هنا ظهر مفهوم جديد للحرية الإعلامية، يجمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من ناحية أخرى. ومن هنا تبلورت نظرية "المسؤولية الاجتماعية" كبديل للنظام الإعلامي الليبرالي الحر، الذي تمادى في حريته لدرجة التوحش والمساس بكرامة المجتمعات ومقدساتها بدعوى حرية التعبير!

..

وهذه النظرية جاءت بمبدأين جديدين للنظام السابق:

- ضرورة التزام ذاتي من جانب الصحافة لمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، فبدلاً من رقابة الدولة على الصحافة يجب توفير رقابة ذاتية للصحافيين على ما يكتبونه وينشرونه، حتى لا يكون هناك فوضى تؤدي إلى صراع من جراء ما ينشر باسم الحرية المطلقة للصحافة. " ولذلك فإن غرضها هو الإعلام والترفيه والحصول على الربح، ولكن الغرض الأساسي لها هو رفع التصادم إلى مستوى المناقشة " (10).

- لوسائل الاعلام وظيفة اجتماعية هي تقديم البيانات على الأحداث الجارية، فلا يجب حجب البيانات على أفراد المجتمع مهما كان درجة تأثيرها، فالمجتمع له كامل الحق في معرفة الحقيقة. وعلى هذا تم تصحيح بعض جوانب حرية الصحافة، فمن الحرية الخالصة التي تعطي الحق للصحفي بأن ينشر ما يشاء حتى على حساب الشخصيات الفردية إلى إضفاء قسط من المسؤولية الأخلاقية يتحلى بها الصحفي أو الجهات المعنية تجاه المجتمع وأفراده، وكذا من أجل احترام الصحافة كمهنة نبيلة لتقصي ونشر الأخبار.

وتبقى نظرية المسؤولية الأخلاقية مطلبا لا يزال مرفوعا على الرغم من تجسيد بعض مبادئه إلا أن الممارسة الإعلامية في ظل هذا النظام الليبرالي يبقى يطغى عليها الحرية المطلقة في ظل التناقض الفطري الذي تعانيه العولمة أو الأمركة اليوم، فمن جهة نجدها تدعو إلى الديمقراطية وحرية الفكر والممارسة والاعتقاد، وفي المقابل ها هي تدعو أيضا إلى جعل العالم قرية واحدة صغيرة تنصهر فيها المجتمعات المتباينة، في مفارقة عجيبة تجعلنا نلمس عورات هذا النظام المدعي للديمقراطية المزعومة.

إذن، فعلى الرغم من أن الحرية الإعلامية التي ميزت هذا النظام الليبرالي هي سمة محمودة، فأمر الحرية مطلب جليل لا ينتطح فيه عنزان!، بيد أن تلك الحرية قد فاقت الحدود لدرجة المساس بكرامة المجتمع، ما جعل الكلمة التي كان ينظر لها كالسيف الصارم و التي جعلت من الإعلام سلطة رابعة بحق نأت عن هدفها النبيل كما نبا الصارم عن ضربيته!، فلم تصب هدفها المنوط بها، بل تعثرت في وهدة الحرية تلك ككبوة الجواد الذي من فرط هيجانه تعثر وسط كومة ما نثر حوله من غبار العاديات! .

**3/ النظام الإعلامي الاشتراكي: كمثل الذي ينطق بما لا يسمع إلا دعاء**

ونداء!

حيث يقوم المفهوم الاشتراكي للإعلام على نقد المفهوم الليبرالي للإعلام، ويؤكد أن حرية الإعلام في ظل المفهوم الليبرالي هي فقط حرية الطبقة أو الطبقات التي تحكم وبالتالي لا توجد حرية خالصة أو ديمقراطية خالصة.. وهي أيضا حرية البورجوازيين الذين يملكون الحق وليست حرية المواطنين الذين يقرؤون هذه الصحف! .

"ولقد انطلقت فلسفة هذا النظام الإعلامي من الفكر الماركسي واللينيني والستاليني والهيغلي والفكر الروسي في القرن 19م ونشأت في الاتحاد السوفييتي (سابقا) ومارسها كذلك ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية " (11) . وهي تنطلق من جملة من المبادئ نجلها فيما يلي:



1- هو إعلام واقعي يصور الواقع الاجتماعي بدون تشويه. ومرتببط بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم وبالأيديولوجية السائدة فيه، فهو إعلام الحزب الشيوعي يدمجه ويهدف إلى تعزيز مكانته في مجتمعه.

2- ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية للصحف، فهي صحافة جماعية. وتنتظر للإعلام بأنه ملك للطبقة العاملة وليس للأفراد الخواص.

3- لا يسمح بنقد الرئيس ولا نظام الحكم، والجزاءات والعقوبات تفرضها السلطات وكذا القضاء في حالة مخالفة الصحفي للنظام. كما للحكومة الحق في تعطيل أو إلغاء الصحف وفرض الرقابة التامة عليها.

فلقد عاشت العديد من دول العالم النامي تحت وطأة هذا النظام الإعلامي لسنوات، لعبت فيها وسائل الإعلام دورا هاما في نشر إيديولوجية الدولة وتدعيم مسارات التنمية فيها، إلا أن عنصر الرقابة المفروض عليها قيد حريتها مما أعاق العمل الحر في سبيل التنمية الحقيقية، بل أنه "على الرغم من دخولها عهد التعددية إلا أن الممارسات لازالت تسيطر عليها بقايا عقلية اشتراكية، فنجد الرقابة الحكومية باسطة يدها على الإعلام العمومي كما الخاص وبأي شكل من الأشكال كان" (12). ولأن هذه المجتمعات تربت سنونا طويلة في كنف سلطة أبوية - كاريزمية إلى أن كبرت و كبر معها ولائها لذلك الأب الروحي، فإنها صارت كالمنعوق به الذي لا يسمع إلا دعاءً ونداءً، حيث نعقت بها أبواب إعلام السلطة طيلة العهدة الاشتراكية فما كان ردها سوى السمع و الطاعة!.

#### 4/ طبيعة النظام الإعلامي في الوطن العربي: غوغائية كلامية أم فراغ

قيمي؟!

نود هنا، أن نوضح من خلال دراسة ميدانية لفاروق أبو زيد حول النظم الصحفية العربية، طبيعة النظام الإعلامي الذي ساد بلداننا العربية:

أ-بالنسبة لملكية الصحف: يتواجد في الوطن العربي النماذج الثلاثة من الأنظمة الإعلامية، كل حسب نظامه السياسي، منها لبنان ذات ملكية خاصة للصحف. أما العراق، سوريا، ليبيا، فذات ملكية عامة للصحف. ومصر، السودان،

المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، تونس، المغرب، الجزائر واليمن، ذات ملكية مختلطة (نظام سلطوي).

ب- بالنسبة لإصدار الصحف: فإن كل الدول العربية تأخذ بمبدأ الخضوع إلى الترخيص قبل الإصدار، فلا يوجد أي دولة منها تتبنى نظام صحفي ليبرالي يقوم على حرية الإصدار.

ج- بالنسبة لحق ممارسة العمل الصحفي: تتبنى بعض الدول النظام الصحفي الليبرالي من حيث حق جميع المواطنين في ممارسة العمل الصحفي بدون أي قيود أو شروط وهي مصر، السودان، السعودية، لبنان، تونس والمغرب. وهناك دول تشترط ترخيص لذلك وهي الكويت، البحرين، قطر، عمان، العراق، سوريا، ليبيا والسودان. أما الإمارات العربية المتحدة فتأخذ بأسلوب القيد المسبق.

د- أما بالنسبة لقانون العقوبات: فإن مصر ولبنان الوحيدتان اللتان تتبعان النظام الصحفي الليبرالي حيث تخضع العقوبات للقضاء وحده. أما الكويت، البحرين، الإمارات، العراق، تونس، الجزائر، المغرب والسودان فإنها تخضع لقانون النظام الصحفي الاشتراكي إذ تخضع العقوبات لقانون السلطة والقضاء. أما باقي الدول الست فهي تخضع للنظام السلطوي بالنسبة للعقوبات.

هـ- أما بالنسبة للرقابة: فإن كل الأنظمة الصحفية العربية تخضع للرقابة مهما اختلفت أشكالها وأساليبها من نظام لآخر. إذ كلها تتبنى المفهوم الصحفي السلطوي والاشتراكي القائم على فرض الرقابة.

و- بالنسبة لحق الصحف في نقد الرئيس: فمنها من يتبنى المفهوم الليبرالي الذي يعطيه كامل الحق في نقده (مصر، السودان، الكويت، العراق، سوريا، تونس) أما البعض الآخر فليس له الحق في ذلك طبقاً لمبدأ النظام السلطوي والنظام الاشتراكي (السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، لبنان، اليمن، ليبيا، الجزائر والمغرب).

ز- حق نقد نظام الحكم: حيث يخول لبعض الدول العربية الحق في نقد مختلف أنظمة المجتمع (السودان، مصر، الكويت، لبنان، تونس والمغرب)، أما

(السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر) فهناك حظر على الصحف في نقد نظام الحكم .

ما نلاحظه من نتائج هذه الدراسة، المتعلقة بوحدة من وسائل الإعلام في الدول العربية وهي الصحافة، أنه لا يوجد نظام إعلامي عربي خالص، كما أن أنظمة هذه الدول العربية الإعلامية هي أنظمة مختلطة، إذ نجد مزيجا بين تلك الأنظمة الثلاث: السلطوية والليبرالية والاشتراكية!، وهذا الخط في المنظومة الإعلامية ما هو إلا انعكاس للنظام السياسي والاقتصادي للبلاد، إلا أن الغالب عليها هو السلطوية الإعلامية بالرغم حتى من دخولها عهد التعددية السياسية والفكرية! ..

فإن ما وقع في مجتمعاتنا أنها "على الرغم من دخولها عهد الديمقراطية السياسية و الحرية الإعلامية و التعددية الفكرية إلا أن أنظمتها بقيت حبيسة العقلية السلطوية الاستبدادية مما جعلها عائقا أمام ذلك التحول الديمقراطي الذي أراده الغرب و أتباعهم من الأنتلجنسيا العربية و التكنوقراط و السياسيين و غيرهم .. " (13)، الأمر الذي يجعلنا نرى ضرورة إيجاد بديل ملموس يطرح استراتيجية عملياتية للممارسة الإعلامية تكون منبثقة من واقعنا المحلي الإسلامي و موجهة إليه، فنؤسس لنظام إعلامي إسلامي بمنطلقاته الأثيلة ومراميه النبيلة، يؤدي دوره بكفاءة وفعالية في خدمة و تنمية مجتمعه، إعلام إسلامي ينتشل مجتمعاتنا من وهدة الاستكانة و الخنوع للاستلاب الثقافي الغربي..، فعلا، إن مجتمعاتنا العربية الإسلامية في ضل هذه السياسة المختلطة للإعلام باتت تعاني من الغوغائية و تزاحم اللجاج و تعالي المماحكات في حالة من الفوضى و اللغط الإعلامي، أم أنها تعاني فراغا قيميا لا من حيث التأصيل وإنما أقول من حيث التجسيد، ما جعلها أرضا جريزا بعد أن شكلت في يوم ما سابق مرتعا لتلك الأنظمة الإعلامية المستوردة .. وهو الأمر الذي يجعلنا ندنو من الحقيقة التي بها نجانب هذا الباطل و نحيد عنه، فنذب عن قيمنا ما علق بها من شوائب و مثالب بالأوبة إلى مسرح

الثقافة الإسلامية لتكون الأرضية التي نؤسس بها و منها لإعلامنا الإسلامي. فما هي ملامح هذا النظام الإعلامي الإسلامي؟

5/ ملامح الإعلام الإسلامي: حرية بطعم آخر!

إن الإعلام الإسلامي كنظرية معيارية وكممارسة لا بد أن ينبثق من العقيدة والشريعة الإسلامية، فهما الأساس المتين الذي يستند إليه في مفاهيمه وآلياته وأهدافه الإستراتيجية. وهو كنظام يستند في ممارساته إلى فقه المعاملات، هذا الفقه "الذي يحكم العلاقات المتشابكة في المجتمع فهو الذي يتولى تنظيمه وتصريف الحياة العامة فيه وتحديد العلاقات والروابط في كل جانب من جوانبها الكثيرة وهو يتطلب جهد العلماء في كل عصر حتى تسير الحياة على هدى من الله" (14). فيأخذ هذا الإعلام من أهم مصادر الشريعة (القرآن - السنة) الأرضية التي ينطلق منها و بها، لبلوغ أسمى درجات الرقي الحضاري في الدعوة إلى الحق، الخير، السلام، التسامح، الفضيلة، والأخلاق.

وإذا أردنا الحديث عن استراتيجية الإعلام الإسلامي كنظام، لا بد أن نعي تماما أن ذلك مرتبط أساسا بالنظام السياسي والاقتصادي للبلد، إذ أن تحقق إعلام إسلامي يتطلب أولا إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي قائم تماما على مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية، وما النظام الإعلامي إلا جزء من ذلك النظام العام الذي يسير وينظم حياة وشؤون أفراد المجتمع.

وأهداف الإعلام الإسلامي التي لا تتأى في مضمونها عن أهداف النظام العام هي تتمركز في أمرين هما " تدعيم الإسلام وعيم الإسلام " (15) :

ويمكننا اعتبار هذه الأهداف العامة أهدافا استراتيجية كبرى، تتفرع عنها أهداف جزئية عملية تتحقق من خلالها الأهداف الكبرى.

وحتى نحقق ذلك، لا بد أن نشغل أولا على مرسل الرسالة الاتصالية، الصحفي أو المذيع أو رجل الإعلام عموما، إذ لا مناص من القول أنه حارس البوابة الذي من خلاله تنتقل المعلومة منه نحو جمهوره العريض فلا بد أن يتصف بخصائص ويلتزم بضوابط تحدد سلوكه المهني بما يتوافق و الضوابط الشرعية، و

لهذا وجب على رجل الإعلام من أعلى الهرم الاعلامي إلى أدناه أن يحقق أهم المبادئ الآتية والتي نجملها في ثلاث ركائز عامة:

- **الصدق:** وهي أول سمة رئيسة للإعلام الإسلامي يمكن أن نخطها ها هنا، فهو إعلام الصدق والحقيقة و ليس إعلام الزور والبهتان و التضليل و التعتيم أو التهويل .. لقوله تعالى " واجتنبوا قول الزور " (الحج 30)، ففي الآية أمر صريح ونهي مبين لا بد للإعلامي أن يلتزم به، إذ عليه أن يكون صادق الكلمة، مسئولاً عما ينشر فيتحرى صحتها من كذبها قبل الإخبار بها، كما لا يجب أن يخوض فيما لا علم له به " ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً " (الإسراء 36). وإذا عدنا إلى تعريف مهنة الإعلام أي الإخبار، سنجدها تعرف على أنها " تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية و بدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك " (16)، وهو ما يؤكد أن الإعلام لا بد أن يستند إلى الصدق، وهذا ما يركز إليه منطق الإعلام الإسلامي.

- **البيان:** إذ لا يكفي عرض الحقائق دون تفسيرها للناس وتوضيحها بالبيان والتدقيق والتحليل والبرهان، وهي سمة الدعوة التي جاء بها الرسل لقوله تعالى " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " (النحل 125)، إذ يرى محمد إمام أن " مهمة الرسل الإعلامية ذات شقين: أولهما إبلاغ كلمات الله، وثانيهما بيان كلمات الله " (17). وهو ما يبين أن الكلمة لا بد أن تتبع بالبيان والتأويل حتى لا تفهم على غير محلها الحقيقي، فالرسالة الاتصالية حتى تحقق الأثر لا بد من توضيحها للمستقبل ودعمها بالحجج والبراهين والتفسيرات، و مما لا مناص من ذكره أن إعلامنا اليوم لا يخلو من الربط بين الإخبار والتفسير، حيث لا يكاد خبر ينشر إلا ويتبع بالتحليل والتفسير والإيضاح.. " حيث أن الأهمية لا تكمن في الخبر بقدر ما تكمن في تفسير هذا الخبر " (18) وهو ما يستند

إليه منظور الإعلام الإسلامي بناءً على ما ورد حول سياسة الدعوة في القرآن والسنة.

- **الأمانة:** وهي الأمانة في عرض الحقائق دون المساس بكرامة المجتمع، ودون استغلال المعلومة في التشهير بشخصيات وفضح مؤسسات وأنظمة والتأليب والتهويل وإثارة الفتن و إشاعة الأراجيف. الإعلامي المسلم لابد أن يتخلق بخلق الإسلام فلا يسخر قلمه ووسيلته للإضرار بالآخرين وإنما المسألة هي أمانة بين يديه يجب الحفاظ عليها فيكون مسئولاً عن كل حرف يكتبه أو أي صورة ينشرها أو أي خطاب يذيعه، فلا يشيع الفواحش والمنكرات بين الناس ولا ينشر الأراجيف حتى يريك استقرار المجتمع.. لقوله تعالى "إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم و أنتم لا تعلمون" (النور 19) .

عموماً، حينما نجابه بالإعلام الإسلامي ما تم ذكره من أنظمة إعلامية سادت العالم، سنجد أن الإسلام يرفض تلك الحرية المطلقة التي تجعل الإعلامي يكتب ويذيع وينشر ما يشاء ضاربا بالقيم والمبادئ عرض الحائط كما هو الحال في الأنظمة الليبرالية الحرة. كما نجده يرفض كذلك تلك الرقابة المطلقة التي تقيد حركة العمل الصحفي الحر فتقتصص جناحيه وتمنعه من خدمة المجتمع والارتقاء به كما يجب كما هو الحال في الأنظمة الإعلامية الاشتراكية. وإنما نجده يجمع بين الحرية والرقابة باعتدال ووسطية، إذ لا إفراط ولا تفريط. ولهذا نقول أن "الإسلام يقر بالحرية و ينبذ الاستبداد و التسلط، كما ينبذ الحرية المفرطة لدرجة المساس بكرامة الناس و الذوق العام و المعتقدات.. ولذلك نجد المنظور الإسلامي للإعلام يؤمن بالحرية الصحفية ولكن في حدود المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية" (19)، أي أن الإعلامي الذي يسير في إطار نظام إعلامي إسلامي يكون حراً في كلمته لكن في الوقت نفسه رقيباً على ذاته، فقبل أن ينشر لابد أن يعرض نصه على ضميره أولاً قبل أن يعرضه على رئيس التحرير وهو ما يسمى بالرقابة القبلية، وهو الأمر الذي يغنيه عن الرقابة البعدية التي تكون بعد النشر.

إن، فإذا كان الإعلام الغربي إعلام خاضع لإمبراطورية المال والنفعية القسوى، في حين أن الإعلام الاشتراكي قد خضع بدوره إلى دكتاتورية الأقلية الأوليجاركية، فإن الإعلام الإسلامي في مجتمعات إسلامية لابد له أن يخضع إلى شريعة الله ويستكين، وهذا من شأنه أن يحرره من استخدامه كبوق للسلطة أو الجماعات الضاغطة، في نفس الوقت الذي سيجعله مشكاة للرقابة النيرة، فهو بذلك سيكون حرا في حدود الشريعة السمحاء و رقيقا في نفس الوقت ..

هذه الحرية الإعلامية في كنف النظام الاسلامي هي حرية بطعم مغاير ومخالف لتلك الحرية الغربية التي عاثت في الأرض فسادا بدعوى حرية الفكر والتعبير والاعتقاد، فلاحت بمثالبها على قيم المجتمع بالهدم والهدر، وهو ما يتناقى ومبادئ إعلامنا الاسلامي الذي ننشده.. إنها حرية نابعة من عقيدة المؤمن واعتقاده بأنه مستخلف في هذه الأرض لعمارتها و إصلاحها وإنمائها، حرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية، حرية تنظر للمجتمع على أنه أمانة يتوجب الحفاظ عليها إلى أن يرث الله الأرض و من عليها! .

**6/ الاعلام الاسلامي في مواجهة الاعلام الجديد: قرية واحدة أم سيبرونيات**

متعددة !

إننا اليوم نعيش بحق عصر المعلومات، عصر إعلام جديد فرض نفسه على المرحلة السابقة (مرحلة الإعلام التقليدي) فجاكرها على التربع على عرش الإعلام، بعد أن تربعت الصحافة الورقية لقرون على ديباج هذا العرش، إلى أن بزغ نجم السمعي البصري الذي لفت الأنظار إليه محولا وجهة العالم نحو تعددية الحواس بدل الحاسة الواحدة! .

هذا الإعلام الجديد الذي تميز بخصيصة فريدة لم تكن لتكون لولا ذلك التطور المتلاحق لتكنولوجيا الاتصالات لاسيما بعد ظهور الأقمار الصناعية وما وفرته للناس من إمكانية الاتصال عن بعد، هي خصيصة فريدة تمثلت في الاتصال الالكتروني عبر الأنترنت وما نتج عنها من لواحق الكترونية. لذلك فإننا نقول إن الاعلام الجديد بمسمياته المختلفة (الإعلام الرقمي، الإعلام الشبكي، الإعلام

السيبروني، الإعلام التفاعلي، الإعلام الإلكتروني، إعلام الوسائط المتعددة) استطاع أن يفرض نفسه بقوة فيصبح اليوم هو إعلام العصر، حيث تحول الورق إلى رقم، ما جعلنا نصف المرحلة بحق أنها مرحلة ما بعد الورق!، فالصحافة بالأمس كانت ورقية أما اليوم فهي علاوة على ذلك صحافة رقمية، تبتث إلكترونيا عبر النت وبالصورة والصوت أيضا.

ويمكننا دون مغالطة، القول إن الأنترنت اليوم هو عصب الإعلام الجديد، فهو شبكة الشبكات بلا منازع، أو كما يصفه نبيل علي بالمموث لضخامته، بيد أن هذا المموث قد انقرض مقارنة بالأنترنت الذي لازال في أول مهده، فهو كآخر وسيط إعلامي - اتصالي خرج للنور قبيل هذه الألفية الثالثة، فسحر العقول بسرعته الفائقة في نقل المعلومة والخبر حتى أضحي المواطن صحفيا!، وبشفافيته في التغطية وعرض الحقائق حتى بات الإنسان مكشوفًا!، وبقدرته على لم شمل العالم في بوتقة واحدة حتى أصبح الفرد متماهيا! .

ورغم مناقب الأنترنت (الإعلام الجديد) التي ميزت مجتمع المعلومات، إلا أنه لا يخلوا من المثالب والتبعات الخطيرة لممارساته في ضل مجتمع جديد لا يعترف بالأخلاقيات واحترام الخصوصية الفردية، فهذا المموث يصح أن يقال عنه أنه "فضاء رمزي تقطنه الجماعات وتقام فيه المؤسسات وتمارس فيه الصفقات وتعقد فيه التحالفات و تحاك المؤامرات بل ترتكب من خلاله أيضا جرائم المافيا و سرقات الأموال والأفكار والمعلومات (20)، فعلا، يعيش العالم اليوم ما يسمى بجرائم الأنترنت، ناهيك عن تلك الفوضى المعلوماتية والعشوائية أحيانا في الطرح والنقل والتسريب، والزيف و الأراجيف أحيانا أخرى في ضل زخم معلوماتي لا يعترف بالرقابة! . وهو الأمر الذي لابد للإعلام الإسلامي أن يتصدى له إذا ما عزمنا حقيقة على إرساءه وتحقيقه كإعلام بديل، ناهيك عن كونه فضاء إعلامي حر لا يخضع للرقابة ولا يأبه بالثوابت الدينية ولا بالمعايير القيمية ولا يحتكم إلى الضمير الجمعي، هذا الأخير الذي يراه إعلامنا الإسلامي الوعاء الذي يحمل عقيدة



الإسلام وشريعته، والذي لا بد لإعلامنا أن يحتكم إليه حتى يجانب كل باطل، بدل الانجراف خلف الـ (هو) الأناني.

إن، إن الإعلام الإسلامي لم يعد اليوم مطلباً ملحا مقابل تجاوزات ذلك الإعلام التقليدي صحافة وإذاعة وتلفزيونا، بل أبعد من ذلك، إنه يواجه تحديا جديدا من نوع آخر فرضته المرحلة الراهنة تمثل في الإعلام الجديد وما له من تبعات. فعلى الرغم من أن الدعوة الإسلامية قد استفادت هي الأخرى من مناقب الإعلام الجديد (الأنترنت) فمثل لها فضاءً حرا لنشر مبادئ و قواعد الشريعة، وتعميم رسالة الإسلام، وترسيخ قيمه وثوابته، والدعوة إلى الخير والحق والفلاح.. فهذه الشبكة العنكبوتية الطليقة التي لا تخضع لسلطة أي دولة ولا لأي نظام إعلامي كان، إذ هي فضاء مشاع الملكية، جعلت من العالم قرية صغيرة أو لنقل بيتا صغيرا - بتعبير أقرب إلى واقع حالنا - مما قلص المسافات و الزمن بين الأفراد فأضحى الواحد فينا يعيش الحدث نفسه في الزمن نفسه مع الآخرين رغم تباعد الأميال وتشابك الفجاج، هي اليوم وسيلة فعالة جديدة للدعوة الإسلامية سواء في ربوع الأمة الإسلامية أو في الأراضي الغير مسلمة، ولهذا نقول أن هذا الإعلام الجديد كما هو يعد تحديا يواجهنا، هو كذلك فرصة ثمينة لا بد من الظفر بها والانتفاع بثمراتها، بمحاولة تحويل مساره و مراميه نحو خدمة مجتمعاتنا إنطلاقا من أرضية ثقافية أثيلة تعبر عن قيمنا الإسلامية حق تعبير.. فدون الابتسار في الرأي نقول أن الإعلام الجديد فعلا هو فرصة ثمينة لو استغلنا أحسن استغلال سيكون الانطلاقة الحقيقية لإقامة دعائم إعلام إسلامي إلكتروني في عصر المعلوماتية هذا، من خلاله نجابه ذلك الاستلاب الثقافي الذي جعل العالم قرية واحدة تتصهر فيها ثقافات الشعوب المختلفة، على الرغم من أن المتعمق والمدقق في الأمر سيجد أن العولمة الاتصالية تلك لم تجعل العالم الحقيقي قرية واحدة فحسب، كما زعم مارشال ماكلوهان، و إنما أنتجت هذه العولمة الاتصالية كذلك مجتمعات أو عوالم سيبرونية متعددة ومختلفة، فإذا قلنا أن العالم الحقيقي قد أصبح واحدا، فقد ظهر بالمقابل عوالم أخرى إفتراضية

متعددة !!. ومن هذا المنطلق، وجب على الإعلام الإسلامي أن ينظر بعين ثاقبة إلى ما يمكن أن يحققه له هذا الزخم السيبروني إذا ما تم احتوائه وتوجيهه الوجهة المطلوبة وفق الأسس والضوابط الشرعية، وسيحق القول عندئذ أن العالم قد أصبح قرية صغيرة تتصهر فيها العوالم الحقيقية والافتراضية معا! .

**مخرج: الأوبة إلى العقل الإسلامي الأصيل..**

من هنا يتجلى لنا أن للإعلام الإسلامي خصيصة أثيلة تميزه عن الأنظمة الإعلامية الأخرى، فهو إعلام هداية لا تضليل، إعلام صدق لا إعلام أراجيف، إعلام تأثير لا إعلام إثارة! .. هذا الإعلام الذي يكون مصدره القرآن والسنة وما أجمع عليه خير السلف للذين ازدانت بإنجازاتهم حضارتنا الإسلامية الضاربة في عمق التاريخ.

فنحن أحوج ما يكون حقا إلى النهل من هذه الحضارة التي بسقت بعبائنا كالتود العظيم، ويكفينا عقود الضياع التي همنا فيها خلف هواجس الآخر، لم نخرج منها سوى بإعلام هش تراكمت زلاته عبر الزمن. فكما قال شكيب أرسلان في معرض حديثه عن نكستنا نحن بعد مجد الأولين "فالسبب الذي به نهضوا وفتحوا وسادوا وشادوا وبلغوا هذه المبالغ كلها من المجد والرقي، يجب علينا أن نبحث عنه و ننشده.. أم قد ارتفع هذا السبب من بينهم و لم يبق من الإيمان إلا إسمه، و من الإسلام إلا رسمه!" (21)

بيد أن الأوبة الى العقل الاسلامي الأصيل تتطلب أولا ما أسميه (تنضيد العقل الاسلامي الحديث)، الذي تبعثرت مكوناته وتشتتت في ضل الزخم واللغظ الفكري والعقدي الذي شابهه فهجنه! فأرداه قاب قوسين أو أدنى من التفكك، أو التماهي.. وهو الأمر الذي لاح بمثالبه على إعلامنا اليوم، فلا مناص إذن من الأوبة إلى الحق في القول و الفعل الصحفي، وليعلم كل إعلامي أن الكلمة يقولها و يكتبها فيحاسب عليها لقوله تعالى "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" ( ق 18) ، خاصة اليوم ونحن نعيش في كنف مجتمع المعلومات حيث الاعلام الجديد قد أضحى مرتعا للأفراد باختلاف أجناسهم وجنسياتهم يقودون مساراته ويوجهون

مراميه دون رقيب، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية إرساء نظام إعلامي إسلامي له استراتيجيته الخاصة وعملياته الممنهجة والمركزة إلى القرآن والسنة في حيثياتها و مفاهيمها وآلياتها و مقاصدها.

### الهوامش:

- 1: حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص40
- 2: فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص89
- 3: أحمد بدر، الاتصال بالجمهور بين التطوع والتنمية والإعلام، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص206
- 4: فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص89.
- 5: المرجع نفسه، ص 40
- 6: فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 91
- 7: المرجع نفسه، ص 92
- 8: أحمد بدر، مرجع سابق، ص208
- 9: المرجع نفسه، ص 208
- 10: حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، مرجع سابق، ص40.
- 11: أحمد بدر، مرجع سابق، ص207
- 12: لبنى لطيف، قضايا ورؤى في سوسولوجيا الاتصال التنموي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2015، ص ص 141-142
- 13-المرجع نفسه، ص 142
- 14-محمد كمال الدين إمام، الإعلام الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 123
- 15-المرجع نفسه، ص 173
- 16-جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 201
- 17-محمد إمام، مرجع سابق، 131
- 18-لبنى لطيف، مرجع سابق، ص 70
- 19-المرجع نفسه، ص 143

20- نبيل علي، الثقافة العربية و عصر المعلومات، مطابع السياسة، الكويت، 2001،

276

21- شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، تحقيق وتعليق وضبط

محمد بوزواوي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 29